منظمة الطيران المدني الدولي

فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران (CART)

مونتريال، كندا، ٢٠٢٠/٥/٢٧

التقرير

رسالة إحالة

إلى: رئيس المجلس

من: رئيس فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران

يشرِّفني أن أقدِّم تقرير فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران.

لقد أُعدّ هذا التقرير في وقت قصير جداً، وهو نتيجة جهد جماعي غير مسبوق شارك فيه ممثلون من الدول الأعضاء (أستراليا وكندا والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكوت ديفوار والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وزامبيا) والمنظمات الدولية والإقليمية (منظمة السياحة العالمية ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والوكالة الأوروبية للسلامة الجوية والمنظمة العربية للطيران المدني واللجنة الأوروبية للطيران المدني ولجنة الطيران المدني لأمريكا اللاتينية) ومؤسسات صناعة الطيران (المجلس الدولي للمطارات ومنظمة خدمات الملاحة الجوية المدنية (كانسو) والاتحاد الدولي للنقل الجوي (الأياتا) والمجلس التنسيقي الدولي لاتحادات صناعات الطيران والفضاء)، بدعم من الأمانة العامة للإيكاو.

وأنني لممتن لجميع المعنيين نظراً لما أبدوه من التزام وقدموه من إسهام، ولا سيما أعضاء أفرقة الصياغة الثلاث ومقرريها (كولومبيا وكوستاريكا والأياتا).

بالإضافة إلى المقترحات الواردة في هذا التقرير، أعتقد أن هناك دروساً مؤسسية يمكن تعلمها من هذه الأزمة بالنسبة لمنظمتنا، ولا سيما تعاونها مع صناعة الطيران والمجتمع المدني. وكخطوة نحو تعزيز الشفافية والشمول، أود أن أنقل إليكم توصية أعضاء فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران بنشر هذا التقرير على وجه السرعة على الموقع الإلكتروني للإيكاو ومواقع التواصل الاجتماعي.

وأنني ممتن لكم على تكليفي بهذه المسؤولية الهامة بصفتي رئيس فرقة العمل في هذا المنعطف الحرج لمجتمع الطيران المدني الدولي.

فيليب بيرتو
الرئيس

الملخص التنفيذي

منذ بداية أزمة مرض فيروس كورونا المستجَد (COVID-19)، واجهت شبكة الطيران تحديات متزايدة باستمرار. وقرَّرت منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، من خلال فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران، أن تتشارك مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والصناعة لمواجهة هذه التحديات وتوفير إرشادات عالمية من أجل إعادة تشغيل وإنعاش قطاع الطيران على نحو يتسم بالسلامة والأمن والاستدامة.

ويتعين اتباع منهج دولي قائم على المبادئ الرئيسية العشرة التالية لعمليتي إعادة التشغيل والإنعاش، ألا وهي:

١) **حماية الأفراد: اتخاذ إجراءات منسَّقة ولكن مرنة؛**

٢) **العمل كفريق واحد في قطاع الطيران وإظهار التضامن؛**

٣) **ضمان الربط الجوي الأساسي؛**

٤) **السيطرة الفعلية على المخاطر المتعلقة بالسلامة والأمن والصحة؛**

٥) **مواءمة إجراءات الصحة العامة للطيران مع نُظم سلامة وأمن الطيران؛**

٦) **زيادة مستوى ثقة الجمهور؛**

٧) **التمييز بين إعادة التشغيل والإنعاش؛**

٨) **دعم استراتيجيات المساعدات المالية لإعانة صناعة الطيران؛**

٩) **ضمان الاستدامة؛**

١٠) **تعلم الدروس لتحسين القدرة على الصمود أمام الأزمات.**

من الضروري أن تكون الإجراءات منسَّقة عالمياً وإقليمياً ومقبولة من جميع الأطراف. ويجب أن تكون هذه الإجراءات متوافقة مع متطلبات السلامة والأمن؛ ومتناسبة مع تحسّن مستويات الصحة العامة؛ ومرنة حيثما أمكن للسماح بالانتعاش الاقتصادي السليم؛ وضمان ألا تؤدِّي إلى تشويه الأسواق. ويجب النظر بعناية في الإجراءات التي تفرض تكاليف أو أعباءً على صناعة الطيران كما يجب أن تكون مبرَّرة من منطلق السلامة والصحة العامة وثقة الركاب والأطقم.

ويمكن تجميع هذه الإجراءات في أربع فئات:

أ) **الإجراءات المتعلقة بسلامة الطيران.** قد تحيد الدول مؤقتاً عن تطبيق القواعد القياسية للإيكاو، ولكنها يجب أن تفعل ذلك بطريقة لا تشكّل خطراً على السلامة والأمن، ويتعين إبلاغ الإيكاو بذلك على النحو الواجب. وينبغي عدم الإبقاء عليها بعد مرور الأزمة.

ب) **الإجراءات المتعلقة بالصحة العامة في مجال الطيران.** ينبغي للدول أن تضع إجراءات للصحة العامة تتماشى مع الإرشادات الواردة في الوثيقة المرفقة وعنوانها "**الإقلاع: دليل السفر الجوي في أثناء أزمة الصحة العامة الناجمة عن فيروس مرض كورونا المستجَد**". ويجب مراجعة ما إذا كانت هذه الإجراءات لا تزال ضرورية أم لا بصورة مستمرة. ويجب وقف الإجراءات التي لم تعد ضرورية عندما تنتهي الحاجة إلى تطبيقها.

ج) **الإجراءات المتعلقة بالأمن والتسهيلات.** ينبغي للدول أن تحسِّن من مستوى التنسيق بين مختلف القطاعات عن طريق تشكيل "لجنة وطنية للتسهيلات في مجال النقل الجوي" أو ما يعادلها، والمواظبة على استخدام "نموذج تحديد موقع الراكب لأغراض الصحة العمومية" كمرجع. وتقع على عاتق الدول مسؤولية الحفاظ على الأمن في جميع العمليات.

د) **الإجراءات الاقتصادية والمالية.** ينبغي أن تكون هذه الإجراءات شاملة للجميع وموجَّهة بشكل سليم ومتناسبة وشفافة ومؤقتة ومتسقة مع سياسات الإيكاو، مع تحقيق التوازن المناسب بين المصالح دون المساس بمفهوم المنافسة الشريفة.

ويتعين أن تلتزم الدول وصناعة الطيران المدني ببناء شبكة نقل جوي أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات، وذلك بالاستناد إلى اتصالات واضحة والاعتراف بدور الطيران الحيوي كعامل تمكيني في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أوقات الأزمات. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للدول أن تحدِّد أين توجد الثغرات وأن تعمل على سدّها، بمساعدة الإيكاو، لضمان توفير الدعم الكافي للقطاعات الهشّة في المجتمع الدولي وتوفير الخدمات الأساسية. وسيكون أحد العناصر الرئيسية للتأهب في المستقبل تحليل الأفكار والخبرات المكتسبة من هذه الأزمة لتحسين مختلف العمليات وآليات التنسيق.

وأفضل السبل لإنعاش قطاع الطيران اليوم وضمان قدرته على الصمود أمام الأزمات في المستقبل هو تضافر الجهود الجماعية بين كل الجهات المعنية عبر المناطق والقطاعات المختلفة. ويتعين الالتزام الدقيق بالتوصيات والإجراءات المبيَّنة في هذا التقرير على جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية. كما يجب تعديل هذه الإجراءات حسبما يلزم للاستجابة لتطور الأوضاع. ولهذا الغرض، ينبغي أن تواصل الإيكاو، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية في مجال الطيران المدني، رصد وتقييم الوضع من خلال اغتنام الفرصة لتعزيز منظومة الطيران.

التوصيات

ملخص التوصيات الواردة في التقرير.

التوصية رقم ١

أثناء تفشي مرض فيروس كورونا المستجَد على المستوى العالمي، ينبغي للدول الأعضاء مواصلة تحديث الاختلافات في النظام الإلكتروني للإبلاغ عن الاختلافات (EFOD) ذات الصلة بحالة الطوارئ الناجمة عن هذا المرض (CCRDs)؛

التوصية رقم ٢

ينبغي للدول الأعضاء أن تتجنب الإبقاء على أي إجراءات اتخذتها تتعلق بمرض فيروس كورونا المستجَد بمجرد استئناف العمليات العادية. أما أي اختلافات تبقى بعد حالة الطوارئ فيجب تسجيلها في النظام الإلكتروني للإبلاغ عن الاختلافات(EFOD) .

التوصية رقم ٣

ينبغي للدول الأعضاء التعجيل بوضع إرشادات لإدارة السلامة في إطار العمليات الجديدة أو تغيير العمليات خلال هذه الأزمة.

التوصية رقم ٤

إن تنسيق الإجراءات على المستويين العالمي والإقليمي ضروري لتعزيز ثقة الجمهور والركاب في السفر الجوي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول الأعضاء أن تضع إجراءات للصحة العامة في مجال الطيران تتماشى مع الإرشادات الواردة في وثيقة "الإقلاع: دليل السفر الجوي في أثناء أزمة الصحة العامة الناجمة عن فيروس مرض كورونا المستجَد".

التوصية رقم ٥

من أجل تحقيق أسرع عودة ممكنة لعمليات الطيران العادية، ينبغي للدول الأعضاء أن تراجع بانتظام ضرورة الاستمرار في تطبيق الإجراءات المتَّخذة للتخفيف من المخاطر مع تقلص خطر انتقال مرض فيروس كورونا المستجَد؛ ويجب وقف الإجراءات التي لم تعد هناك حاجة إليها.

التوصية رقم ٦

ينبغي للدول الأعضاء التي لم تشكِّل بعد لجنة وطنية للتسهيلات في مجال النقل الجوي (أو ما يعادلها) على النحو المطلوب في الملحق التاسع أن تبادر إلى ذلك على الفور لزيادة مستوى التنسيق بين القطاعات على المستوى الوطني.

التوصية رقم ٧

ينبغي للدول الأعضاء أن تستخدم بشكل منهجي "نموذج تحديد موقع الراكب لأغراض الصحة العمومية" لضمان تحديد هوية الركاب وإمكانية تتبعهم للمساعدة في الحد من انتشار المرض وعودة الوباء.

التوصية رقم ٨

أثناء فترة التعديل المؤقَّت للإجراءات الأمنية بناء على الإرشادات المقدَّمة، ينبغي للدول الأعضاء أن تشدِّد نظامها الرقابي لضمان تطبيق هذه الإجراءات باستمرار بهدف حماية الطيران من أعمال التدخل غير المشروع.

التوصية رقم ٩

ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات لضمان توفير التدريب اللازم للموظفين المعنيين لتحديد الركاب غير المنضبطين والسيطرة عليهم في الحالات المتعلقة بعدم احترام إجراءات الصحة والسلامة الأساسية للطيران العام.

التوصية رقم ١٠

ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في إمكانية اتخاذ الإجراءات الطارئة الاستثنائية المناسبة لتحقيق الجدوى المالية والحفاظ على مستوى كافٍ من العمليات التي تتسم بالسلامة والأمن والكفاءة، والتي ينبغي أن تكون شاملة للجميع وموجَّهة بشكل سليم ومتناسبة وشفافة ومؤقتة ومتسقة مع سياسات الإيكاو، مع تحقيق التوازن المناسب بين المصالح دون المساس بمفهوم المنافسة الشريفة أو بالسلامة والأمن والأداء البيئي.

التوصية ١١

ينبغي للدول الأعضاء تسهيل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والإجراءات من خلال تقديم المعلومات اللازمة لوضعها في قاعدة بيانات خاصة بالإيكاو تشمل مختلف هذه الإجراءات.

---

١ – الوضع العام

دور الطيران المدني خلال الأزمة غير المسبوقة

لقد فرض وباء كورونا المستجَد خسائر بشرية واجتماعية ومالية هائلة على العالم وعلى قطاع الطيران المدني[١]. وفي الوقت نفسه، أثبت القطاع دوره الهام كعامل تمكين في جميع أنحاء العالم للتغلب على المشقة من خلال خدمات الشحن الجوي الحيوية ودعم سلاسل التوريد العالمية، وكذلك من خلال التصدي لحالات الطوارئ وتنفيذ العمليات الإنسانية في الوقت المناسب. وأدَّت خدمات المسافرين عن طريق الجو دوراً فعالاً لإعادة مئات الآلاف من الناس إلى أوطانهم خلال المراحل الأولى من حالة الطوارئ الصحية العامة. ومع ذلك، لا يمكن لهذه الأمور الهامة أن تخفي العبء الثقيل الناجم عن الانخفاض الشديد في الخدمات الجوية على الاقتصاد العالمي ومجتمعاتنا بصفة عامة.

ومن المهم الاعتراف بدور الطيران في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتسليم السلع والخدمات والربط العالمي. إنه قطاع يقرّب العالم من بعضه البعض، ويعزِّز ثراءه الاجتماعي والثقافي، ويوفِّر قدرة حيوية للوصول إلى المناطق النائية والجزر المنعزلة والدول الأخرى المعرضة للخطر. إن استعادة القدرة على الربط الجوي تشكِّل عاملاً هاماً ورئيساً في النجاح في تحقيق الإنعاش السريع للاقتصاد العالمي بعد وباء كورونا المستجَد.

إجراءات الإيكاو المبكرة لحماية منظومة الطيران المدني

منذ المراحل الأولى لظهور وباء كورونا المستجَد، قدَّمت الإيكاو الدعم والتوجيه للدول وصناعة الطيران المدني بشأن الإفراج السريع عن البضائع المنقولة عن طريق الجو وتخليصها وترخيص وإجازة وترخيص الأطقم وإدارة مخاطر السلامة الجوية وتيسير العودة إلى الوطن. وللتغلب على الاضطرابات في التجارة وسلاسل التوريد العالمية، عملت الإيكاو على تمكين حركة الشحن الجوي السريعة والتسليم المنسق للسلع المخصصة للخدمات الإنسانية من خلال خدمة الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، كما أصدرت مؤخراً إرشادات عن كيفية تطبيق "ممرات الصحة العامة" لحماية الأطقم أثناء تشغيل رحلات الشحن[٢].

ونجمت هذه الإجراءات العملية عن الجهود المنسَّقة التي بذلتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية وخاصة منظمة الصحة العالمية ومنظمة السياحة العالمية وكذلك الصناعة ومن خلال ترتيبات مثل "الترتيبات التعاونية لمنع وإدارة أحداث الصحة العامة في مجال الطيران المدني" (CAPSCA).

فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران (CART)

عقب إصدار "إعلان المجلس بشأن فيروس كورونا المستجَد (كوفيد–١٩) الذي اعتُمد في ٢٠٢٠/٣/٩، تم تشكيل "فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران". وكُلِّفت فرقة العمل هذه، المؤلَّفة من ممثلين من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والصناعة وبدعم من أمانة الإيكاو، بتحديد الأولويات والسياسات الاستراتيجية لدعم الدول والصناعة استناداً إلى ثلاث ركائز:

---

[١] https://www.icao.int/sustainability/Pages/Economic-Impacts-of-COVID-19.aspx

[٢] https://www.icao.int/Security/COVID-19/Pages/default.aspx

أ) التصدي للتحديات التي تواجهها الدول وصناعة الطيران المدني بسبب جائحة فيروس كورونا المستجَد على المدى القصير؛

ب) تسهيل استئناف عمليات الطيران على نحو يتسم بالسلامة والأمن والاستدامة والانتظام بأسرع ما يمكن عملياً مع مراعاة تطور الوباء والقرارات التي تتخذها سلطات الصحة العامة الدولية والوطنية؛

ج) بناء شبكة طيران أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات على المدى الطويل.

٢ – المبادئ الرئيسية

عشرة (١٠) مبادئ رئيسية لتحقيق الانتعاش بشكل يتسم بالسلامة والأمن والاستدامة

يتعين اتباع منهج دولي قائم على المبادئ الرئيسية العشرة التالية لعمليتي إعادة التشغيل والإنعاش، ألا وهي:

١) **حماية الأفراد: اتخاذ إجراءات منسَّقة ولكن مرنة** — تحتاج الدول والصناعة إلى العمل معاً لوضع إجراءات منسَّقة أو مقبولة لمختلف الأطراف وتكون قائمة على تقييم المخاطر لحماية الركاب والطاقم والموظفين الآخرين طوال رحلة السفر.

٢) **العمل كفريق واحد في قطاع الطيران وإظهار التضامن** — ينبغي أن تكمل وتدعم خطط كل من الإيكاو والدول والمنظمات الدولية والإقليمية والصناعة بعضها البعض. وبينما قد تتطلب الاحتياجات الوطنية والإقليمية اتباع مناهج مختلفة، ينبغي للدول أن تنسق إجراءاتها قدر الإمكان، تمشيا مع قواعد وخطط وسياسات الإيكاو.

٣) **ضمان الربط الجوي الأساسي** — ينبغي للدول وللصناعة أن تحافظ على الربط الجوي الأساسي وسلاسل التوريد العالمية، وخاصة في المناطق النائية والجزر المنعزلة والدول الهشة الأخرى.

٤) **السيطرة الفعلية على المخاطر المتعلقة بالسلامة والأمن والصحة** — ينبغي للدول والصناعة استخدام الأساليب المنهجية القائمة على تحليل البيانات لإدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بالسلامة والأمن والصحة في مرحلتي إعادة التشغيل والإنعاش، وتعديل إجراءاتها وفقاً لذلك.

٥) **مواءمة إجراءات الصحة العامة للطيران مع نُظم سلامة وأمن الطيران** — يجب تقييم الإجراءات الصحية بعناية لتجنب التأثير سلباً على سلامة وأمن الطيران.

٦) **زيادة مستوى ثقة الجمهور**— تحتاج الدول والصناعة إلى العمل معاً، ومواءمة الإجراءات العملية والتواصل بوضوح لضمان استعداد الركاب للسفر مرة أخرى.

٧) **التمييز بين إعادة التشغيل والإنعاش** — إعادة تشغيل الصناعة وانتعاشها هي مراحل متميزة قد تتطلب مناهج مختلفة وإجراءات مؤقتة للتخفيف من حدة المخاطر الناشئة.

٨) **دعم استراتيجيات المساعدات المالية لإعانة صناعة الطيران** — ينبغي للدول والمؤسسات المالية، بما يتفق مع مسؤولياتها، أن تنظر في ضرورة تقديم دعم مباشر و/أو غير مباشر بطرق متناسبة وشفافة. ولدى القيام بذلك، يجب عليها حماية المنافسة الشريفة وعدم تشويه الأسواق أو تقويض التنوع أو المساس بحقوق الانتفاع.

٩) **ضمان الاستدامة** — أساس الطيران هو التواصل، كما أنه محرك الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم ينبغي للدول والصناعة أن تسعى جاهدة لضمان الاستدامة الاقتصادية والبيئية لقطاع الطيران.

١٠) **تعلم الدروس لتحسين القدرة على الصمود أمام الأزمات** — مع تعافي العالم، يجب الاستفادة من الدروس المستخلَصة لتقوية شبكة الطيران.

منهج تدريجي قائم على تقييم المخاطر لاستعادة قوة قطاع الطيران المدني

سلَّطت جائحة فيروس كورونا المستجَد الضوء على الطبيعة المعقدة التي يعمل فيها قطاع الطيران، سواء داخل الدول أو فيما بينها. وتتطلب مثل هذه الأوضاع غير العادية اتخاذ قرارات تعاونية بناء على المعلومات المتاحة حالياً وتقييم وإدارة المخاطر ذات الصلة بها، والاستفادة من المنهجيات والأدوات المعمول بها، والتي تتجاوز مجرد إدارة مخاطر سلامة وأمن الطيران.

وبالنظر إلى التأثير الاقتصادي والاجتماعي العالمي للأزمة، من المرجَّح أن يكون طريق التعافي محفوف بالمصاعب والتحديات. وستجرى هذه العملية من خلال إجراءات تدريجية واتخاذ تدابير مختلفة وتطبيق حلول غير مسبوقة. وقد تجد الدول نفسها في مراحل مختلفة في أوقات مختلفة، حسب حجم وتطور أزمة الصحة العامة.

وينبغي للدول أن تنظر بعناية في الآثار المحتملة لقراراتها على ما تفعله الدول الأخرى في إدارة المخاطر، مع الاعتراف بسيادة الدول ومسؤوليتها عن خطط الإنعاش الوطنية. ويجب عليها، جنباً إلى جنب مع الصناعة، التطلع إلى تعلم الدروس من أولئك الذين هم في مرحلة مختلفة في إدارة الأزمة. وينبغي أن تسعى إلى الحفاظ على التوازن المناسب في تخطيطها لصالح جميع الجهات المعنية في مجال الطيران المدني، وكذلك اتباع منهج متناسب فيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد الأخرى.

٣- خطة استئناف نشاط الطيران المدني الدولي وانتعاشه

إن منظومة الطيران العالمي هي أساساً شبكة مكوَّنة من حلقات متواصلة، وقوتها هي قوة أضعف حلقاتها. وهذا المبدأ له أهميته الخاصة في تعزيز ثقة الجمهور في جميع أنحاء العالم. ففي حين أن الاحتياجات الوطنية والإقليمية قد تتطلب اتباع مناهج مختلفة، من الأهمية بمكان تجنب وجود خليط عالمي من الإجراءات الصحية غير المتوافقة. وينبغي بالتالي للدول أن تنفِّذ إجراءات منسقة عالمياً وإقليمياً ومقبولة من مختلف الأطراف ولا تؤدي إلى أعباء اقتصادية لا داعي لها أو تعرض سلامة وأمن الطيران المدني للخطر.

وبالإضافة إلى حالة الطوارئ في قطاع الصحة العامة، يشكِّل فيروس كورونا المستجَد أيضاً مخاطر منهجية وتنظيمية على سلامة الطيران بسبب الوضع المالي الذي تواجهه حالياً معظم شركات الطيران وأغلبية مقدمي الخدمات. وإن وجود صناعة طيران سليمة وصحية أمر بالغ الأهمية لضمان مستويات عالية من سلامة وأمن الطيران. واستناداً إلى الأهداف العالمية والقواعد القائمة على مستويات الأداء، يجب أن تكون إجراءات التخفيف من حدة مخاطر فيروس كورونا المستجَد مرنة وموجَّهة لضمان أن يقود قطاع الطيران العالمي النابض بالحياة والتنافسي عملية الانتعاش الاقتصادي. ويجب بالتالي النظر بعناية في أي إجراءات تفرض تكاليف أو أعباء على الصناعة وضمان أن تكون مبرَّرة من حيث السلامة والأمن والصحة العامة وثقة الركاب والطاقم، أو غيرها من الفوائد.

الإجراءات المتعلقة بالسلامة في مجال الطيران

عند اندلاع مرض فيروس كورونا المستجَد، واجهت الدول حاجة ملحة إلى أن تحيد مؤقتاً عن تطبيق القواعد القياسية للإيكاو. ولذلك ركزت الإيكاو على مساعدة الدول في تنظيم الإجراءات التي تتخذها للتخفيف من حدة المخاطر العامة مع ضمان التصدي على النحو الملائم لأي مخاطر على السلامة، وتسهيل الاعتراف بالإجراءات وقبولها من قِبل الدول الأخرى، وجعل هذه المعلومات متاحة بسهولة لجميع الجهات المعنية.

وقد أدت ممارسات التباعد الجسدي وإغلاق أماكن العمل في هيئات الطيران المدني في بعض الدول والإجراءات الأخرى نتيجة لتفشي فيروس كورونا المستجَد إلى خلق صعوبات على بعض الدول في الامتثال التام لقواعد معينة من الإيكاو. وتتطلب اتفاقية شيكاغو من الدول تنفيذ قواعد الإيكاو أو تقديم ما لديها من اختلافات إذا كانت لوائحها تختلف عن تلك القواعد. ووضعت الإيكاو أداة لتحديد أي اختلافات مؤقتة من قواعد الإيكاو بشأن الترخيص ومنح الإجازات اللازمة للحفاظ على العمليات أثناء جائحة فيروس كورونا المستجَد عبر موقع إلكتروني سهل الاستخدام ويتيح المعلومات بسهولة[٣]. وتدعم المكاتب الإقليمية للإيكاو والمنظمات الإقليمية لمراقبة السلامة الدول في تحميل المعلومات المنسَّقة، وكذلك في تنفيذ الإجراءات على المستوى الإقليمي. وكان رد الفعل الأولي إيجابيا للغاية.

وأسرعت الإيكاو إلى إعداد ونشر إرشادات جديدة في شكل كتيب: "دليل سلطات الطيران المدني لإدارة مخاطر السلامة الجوية الناجمة عن فيروس كورونا المستجَد" (Doc 10144)[٤] لدعم استمرار العمليات الآمنة. كما وضعت الإيكاو مواد، بما في ذلك أدلة مرجعية سريعة بشأن تحديد وتنفيذ الإجراءات بالنسبة للأحكام المحددة في هذه الأداة والمسائل التشغيلية الأخرى التي تواجهها الدول خلال هذه الحالة الطارئة. وتُنشر هذه المادة وأفضل الممارسات الأخرى على صفحة إلكترونية[٥] لإتاحتها لمجتمع الطيران العالمي.

وتستخدم الدول والصناعة أدوات الإيكاو هذه بفعالية كبيرة من الآن. ويتعين على الدول تحديث المعلومات خلال الأزمة العالمية، كما أنه يُرجى من الدول التي لم تشارك بعد إلى أن تبادر إلى المشاركة. ومن شأن إتاحة هذه المعلومات ضمان التيقن من القواعد التنظيمية لمشغِّلي الدول التي لا تزال في حالة طوارئ وتستمر في إجراءاتها الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر عند السفر إلى دولة أخرى. وينبغي للدول أن تضع في اعتبارها الخطر الذي قد تشكِّله الإطالة في تنفيذ هذه الإجراءات على السلامة وأن تتخذ ما يلزم من تدابير للتقليل من هذه المخاطر.

---

[٣] https://www.icao.int/safety/COVID-19OPS/Pages/ccrd.aspx

[٤] https://www.icao.int/safety/SafetyManagement/Pages/COVID-19-Safety-Risk-Management.aspx

[٥] https://www.icao.int/safety/COVID-19OPS/Pages/default.aspx

وبما أن المشغِّلين يواجهون صعوبات في تحديد مواقع أفراد طاقم الطائرة بسبب التفسير الخاطئ لتعريف طائرات الركاب والبضائع في الملحق الثامن عشر — "النقل الآمن للبضائع الخطرة عن طريق الجو"[٦]، فقد صدرت إرشادات الإيكاو لضمان التفسير الدقيق وتجنب القيود التشغيلية غير الضرورية[٧].

التوصية رقم ١

أثناء تفشي مرض فيروس كورونا المستجَد على المستوى العالمي، ينبغي للدول الأعضاء مواصلة تحديث الاختلافات في النظام الإلكتروني للإبلاغ عن الاختلافات (EFOD) ذات الصلة بحالة الطوارئ الناجمة عن هذا المرض (CCRDs)؛

التوصية رقم ٢

ينبغي للدول الأعضاء أن تتجنب الإبقاء على أي إجراءات اتخذتها تتعلق بمرض فيروس كورونا المستجَد بمجرد استئناف العمليات العادية. أما أي اختلافات تبقى بعد حالة الطوارئ فيجب تسجيلها في النظام الإلكتروني للإبلاغ عن الاختلافات.

التوصية رقم ٣

ينبغي للدول الأعضاء التعجيل بوضع إرشادات لإدارة السلامة في إطار العمليات الجديدة أو تغيير العمليات خلال هذه الأزمة.

الإجراءات المتعلقة بالصحة العامة في مجال الطيران

أسسَّت الإيكاو برنامج "الترتيبات التعاونية لمنع وإدارة أحداث الصحة العامة في مجال الطيران المدني" (CAPSCA) في عام ٢٠٠٦ استجابة لأزمة SARS [٨]. وقد تأسَّس هذا البرنامج ليكون منصة طوعية متعددة القطاعات تتيح الموارد والخبرات المستقاة من قطاعي الطيران والصحة العامة بهدف دعم التأهب في مواجهة أحداث الصحة العامة التي تؤثّر على الطيران المدني وتعزيز القدرة على إدارة مثل هذه الأحداث. كذلك يمثل برنامج (CAPSCA) شبكةً تجمع بين كل من الإيكاو ومنظمة الصحة العالمية والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وهيئات الطيران الدولية وسلطات الطيران المدني وهيئات الصحة العامة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

ويوصي برنامج (CAPSCA) بتنفيذ مفهوم "ممرات الصحة العامة" (PHC) لبث الشعور بالثقة في إعادة بدء التشغيل. وتم تطوير مفهوم "ممرات الصحة العامة" باستخدام منهج قائم على المخاطر يراعي مبادئ إدارة السلامة وتوصيات منظمة الصحة العالمية وإرشادات التصدي للجائحة في قطاع الطيران. وأولى المواد الإرشادية التي أُعدت بالاستناد إلى هذا المفهوم، والتي تحمل عنوان "إقامة ممرات الصحة العامة لحماية أطقم الطائرات أثناء جائحة فيروس كورونا المستجَد (عمليات

[٦] https://www.icao.int/safety/DangerousGoods/Pages/annex-18.aspx
[٧] https://www.icao.int/safety/COVID-19OPS/Pages/DangerousGoods.aspx
[٨] https://www.capsca.org/CoronaVirusRefs.html.

شحن البضائع)"[٩]، فتهدف إلى تسهيل تسيير رحلات شحن البضائع الأساسية دعماً لعمليات سلاسل التوريد الساعية إلى إيصال اللوازم الطبية الضرورية في إطار الاستجابة العالمية للجائحة.

مجموعة مرجعية من إجراءات التخفيف من المخاطر الصحية كأداة تمكّن من إنعاش القطاع

نظرت فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران في جميع المبادرات المذكورة أعلاه لدى قيامها بتقييم الأولويات الحيوية الواجب معالجتها لضمان إعادة تشغيل الطيران وإنعاشه. وقد اعتُبرت عمليات نقل الركاب المجال الرئيسي الذي يتطلب وضع مزيد من المواد الإرشادية.

وتمثّل الوثيقة **المرفَقة** بهذا التقرير وعنوانها "**الإقلاع: دليل السفر الجوي في أثناء أزمة الصحة العامة الناجمة عن فيروس مرض كورونا المستجَد**" العنصر الرئيسي في استراتيجية إنعاش الطيران المدني الدولي. وتطرح هذه الوثيقة الإرشادية إطاراً شاملاً يتضمن الإجراءات المُوصى بها للتصدي للمخاطر التي يواجهها الركاب والعاملون في مجال الطيران في جميع مراحل الرحلة الجوية والتخفيف من حدة هذه المخاطر. وقد أعدت هذه الوثيقة فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران بالتعاون مع خبراء من سنغافورة والولايات المتحدة وزامبيا، فضلاً عن المنظمات التالية: منظمة الصحة العالمية (WHO) والاتحاد الأوروبي/وكالة السلامة الجوية الأوروبية (EASA) والمنظمة العربية للطيران المدني (ACAO) والمجلس الدولي للمطارات (ACI) ومنظمة خدمات الملاحة الجوية المدنية (CANSO) واتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) ومجلس التنسيق الدولي لاتحادات صناعة الطيران والفضاء (ICCAIA).

وقد انتشر فيروس كورونا المستجَد حول العالم بوتيرة متباينة وتعددت مراحله، ومن ثم فإن التخفيف من حدته استلزم إجراءات ملائمة تتوافق مع طبيعته. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، كانت شرائح كبيرة من قطاع الطيران عالمياً إما في مرحلة الحد الأدنى من الحركة أو أوشكت على الخروج من هذه المرحلة. ولذلك فإن هذه الإجراءات المُوصى بها يُفترض تطبيقها بحسب تطوّر الوضع لضمان استئناف حركة نقل الركاب على نحو آمن ومأمون استناداً إلى المخاطر القائمة، حتى يمكن السيطرة على الجائحة.

أما الاعتبارات التي استرشد بها القائمون على إعداد وثيقة الإقلاع فقد تمثلت فيما يلي:

- **الاستمرار في التركيز على الجوانب الأساسية: السلامة والأمن والكفاءة؛**
- **النهوض بالصحة العامة والثقة بين الركاب والعاملين في مجال الطيران والجمهور؛**
- **الاعتراف بدور الطيران باعتباره قوة دافعة للانتعاش الاقتصادي.**

كذلك فإن الإجراءات المُوصى باتخاذها للتخفيف من حدة الأزمة من شأنها أن تعزِّز الصحة العامة في مجال الطيران، وتقوي الثقة لدى الجمهور، وتحد من التبعات السلبية المترتبة على النواحي التشغيلية والكفاءة. كما ينبغي لهذه الإجراءات أن تستفيد من الخبرات التي يمتلكها القطاع في مجال إدارة المخاطر، وأن تتسم بالاتساق قدر المستطاع، على أن تتحلى بقدرٍ كافٍ من المرونة يمكّنها من الاستجابة للمقتضيات الإقليمية أو ما يستدعيه الوضع الراهن. وعلاوة على ذلك، فإن

[٩] http://www.capsca.org/Documentation/CoronaVirus/eb030e.pdf .

التطبيق العملي لإجراءات جديدة تتعلق بالصحة العامة في منظومة الطيران سيمكِّن القطاع من دعم الانتعاش والنمو الاقتصاديين بشكل أكبر.

وتوصي وثيقة الإقلاع بإجراءات التخفيف من المخاطر التي يمكن تطبيقها بشكل عام على جميع مراحل النقل الجوي للركاب والبضائع وذلك في إطار أربع فئات منفصلة وهي: المطارات والطائرات وأفراد أطقم الطائرات وخدمات شحن البضائع. وتسري هذه الإجراءات على مجمل رحلة الراكب، بدءاً من وصوله إلى مبنى المطار وانتهاءً بمغادرته لمنطقة استلام الأمتعة. كما تتناول هذه الإجراءات أيضاً العاملين في مجال الطيران في مقصورة الركاب وفي مقصورة القيادة وعلى الأرض. وتوصي الوثيقة بتزويد الركاب وطاقم الطائرة بمعلومات واضحة ومتسقة، كما توصي باستخدام الأقنعة الواقية للوجه ومراعاة التباعد الجسدي واتباع إجراءات تعزيز الصحة العامة والالتزام بالإجراءات الأخرى. وكل هذه الإجراءات التي ترِد في الوثيقة تشكِّل الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه خطة استئناف التشغيل والإنعاش. كما تهدف وثيقة الإقلاع هذه إلى تيسير التوفيق بين إجراءات السلامة الصحية في الطيران التي تُطبَّق على الصعيدين العالمي والإقليمي، ومع ذلك فهي تتيح للدول المرونة في تنفيذ هذه الإجراءات بناء على تقييمات المخاطر التي تجريها وحسب مراحل تفشي الوباء التي تمر بها.

وتُعتبر وثيقة الإقلاع بمثابة وثيقة "حية". وسيجري تحديثها لدى توافر مزيد من الأدلة العلمية، وعلى أساس الخبرات العملية المستقاة من تطبيق الإجراءات المُوصى بها. كذلك يمكن تعديل الإطار العام للوثيقة بحيث يتناسب مع الأنواع الأخرى من العمليات وأنشطة الطيران كالطيران العام ومراقبة الحركة الجوية ومؤسسات الصيانة. وينبغي إخضاع عملية تطبيق إجراءات الصحة العامة للرصد والتقييم بصورة ديناميكية متجددة تفادياً للاستبقاء على هذه الإجراءات بحكم العادة وتجنباً للأعباء التنظيمية التي لا داعي لها ولصور انعدام الكفاءة.

التوصية رقم ٤

إن تنسيق الإجراءات على المستويين العالمي والإقليمي ضروري لتعزيز ثقة الجمهور والركاب في السفر الجوي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول الأعضاء أن تضع إجراءات للصحة العامة في مجال الطيران تتماشى مع الإرشادات الواردة في وثيقة "الإقلاع: دليل السفر الجوي في أثناء أزمة الصحة العامة الناجمة عن فيروس مرض كورونا المستجَد".

التوصية رقم ٥

من أجل تحقيق أسرع عودة ممكنة لعمليات الطيران العادية، ينبغي للدول الأعضاء أن تراجع بانتظام ضرورة الاستمرار في تطبيق الإجراءات المتَّخذة للتخفيف من المخاطر مع تقلص خطر انتقال مرض فيروس كورونا المستجَد؛ ويجب وقف الإجراءات التي لم تعد هناك حاجة إليها.

الإجراءات المتعلقة بالأمن والتسهيلات

التزامات الدول بموجب أحكام الملحق التاسع — "التسهيلات"

نظراً لإغلاق الدول لحدودها وفي ظل القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة فيروس كورونا المستجَد، فإن الإجراءات الرامية إلى تسهيل حركة البشر والبضائع (والتي يُشار إليها بلفظة "التسهيلات" بموجب الملحق التاسع باتفاقية شيكاغو) اكتسبت حالياً أهمية أكبر من أي وقت مضى من أجل إنعاش الطيران بعد انتهاء أزمة كورونا.

غير إن مستوى عدم تقيّد الدول بالقواعد والتوصيات الدولية الواردة في الملحق التاسع ذات الصلة بهذا الشأن تنجم عنه مخاطر تهدد قدرة قطاع الطيران المدني على الاستجابة بفاعلية للجائحة. كما إن تقاعس بعض الدول عن استخدام "نموذج تحديد موقع الراكب لأغراض الصحة العامة" الذي أوصت به الإيكاو يقوّض قدرة الدول على تتبع المخالطين بمجرد وصول حالات مصابة بالمرض إلى أراضيها. كذلك فإن تشكيل لجنة وطنية للتسهيلات في مجال النقل الجوي، كما تنص عليه أحكام الملحق التاسع، أو ما يعادلها، وضمان قدرتها على الاضطلاع بأعمالها بفاعلية، يمكن أن يسهم في الوصول إلى مستوى التنسيق المنشود بين الجهات المختصة، سواء الحكومية منها أو التابعة لقطاع الطيران، وهو ما يلزم لاتخاذ إجراءات عاجلة وفعّالة.

ويُنصح بزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة لتسهيل إتمام إجراءات الركاب دون الحاجة إلى التلامس خلال مختلف مراحل الرحلة.

وستُطرح في يونيو ٢٠٢٠ "مجموعة إرشادات التنفيذ" التي تتضمن التدريب والأدوات القياسية التي يجب الاسترشاد بها لدى تنفيذ مختلف الأحكام المتعلقة بالتسهيلات من قِبل الهيئات الحكومية ومقدمي خدمات الطيران والجهات القائمة على سلاسل التوريد.

الإرشادات المتعلقة بأمن الطيران

سيلزم أيضاً التكيّف مع الإجراءات المتعلقة بأمن الطيران. وستُنشر في يونيو ٢٠٢٠ وثيقة بعنوان "خطة طوارئ أمن الطيران خلال جائحة فيروس كورونا المستجَد" بحيث تكون وثيقة مرجعية بشأن الحفاظ على المستوى الملائم للأمن في ظل الظروف الراهنة. وتتضمن هذه الإرشادات الإجراءات التي يُوصى بتطبيقها في نقاط التفتيش الأمني بالمطارات وفيما يخص الجوانب الأخرى المتعلقة بأمن الطيران، كمراقبة الدخول والاستطلاع وتأمين البضائع والبريد وأمن الطائرات وتدريب أطقم العاملين.

التعامل مع الركاب غير المنضبطين والمشاغبين

قد تؤدي الضغوط المتزايدة التي يعاني منها الركاب بسبب العمليات المستحدَثة وتجربة السفر برمتها إلى تزايد وتيرة الخلاف فيما بين الركاب أو بين الركاب والعاملين. للاطلاع على إرشادات بشأن التعامل مع مثل هذه الحالات، ينبغي على الدول الرجوع إلى وثيقة "دليل الجوانب القانونية للركاب غير المنضبطين والمشاغبين" (Doc 10117).

ويُعد فهم الركاب لإجراءات الصحة العامة والسلامة في مجال الطيران والتزامهم بها مسألة أساسية لضمان فاعلية هذه الإجراءات ولكي يثق الركاب في سلامة رحلاتهم. وتتحمل الدول مسؤولية إذكاء الوعي العام بالتبعات التي تترتب على

مخالفة تعليمات أفراد طاقم الطائرة أو الإخلال بالنظام والانضباط على متن الطائرات. وينبغي على السلطات نشر المعلومات ذات الصلة بهذه المسألة وتحديد أفضل السبل للتواصل مع الركاب. كما يُتوقع من الدول مراجعة تشريعاتها الوطنية بحيث تعالج حالات السلوك غير المنضبط والمشاغب المرتبط بإجراءات جائحة كورونا.

وينبغي على الدول أيضاً ضمان أن يكون العاملون بشركات الطيران مدربين على مهارات خدمة الركاب وتبيُّن علامات احتمال وقوع سلوك غير منضبط من قبل أحد الركاب ومهارات احتواء الأزمات في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

التوصية رقم ٦

ينبغي للدول الأعضاء التي لم تشكِّل بعد لجنة وطنية للتسهيلات في مجال النقل الجوي (أو ما يعادلها) على النحو المطلوب في الملحق التاسع أن تبادر إلى ذلك على الفور لزيادة مستوى التنسيق بين القطاعات على المستوى الوطني.

التوصية رقم ٧

ينبغي للدول الأعضاء أن تستخدم بشكل منهجي "نموذج تحديد موقع الراكب لأغراض الصحة العامة" لضمان تحديد هوية الركاب وإمكانية تتبعهم للمساعدة في الحد من انتشار المرض وعودة الوباء.

التوصية رقم ٨

ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل على تعزيز نُظُم المراقبة لديها، مع تعديل إجراءاتها الأمنية بصورة مؤقتة، لضمان تنفيذ هذه الإجراءات على نحو متسق بهدف حماية الطيران من أفعال التدخل غير المشروع.

التوصية رقم ٩

ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات لضمان توفير التدريب اللازم للموظفين المعنيين لتحديد الركاب غير المنضبطين والسيطرة عليهم في الحالات المتعلقة بعدم احترام إجراءات الصحة والسلامة الأساسية للطيران العام.

الإجراءات الاقتصادية والمالية

في إطار الجهود المبذولة عالمياً لاحتواء انتشار فيروس كورونا المستجَد، فرضت الحكومات قيوداً صارمة على السفر وأغلقت الحدود وحدّت بشدة من حركة الأشخاص. وتركت هذه القرارات إلى جانب الانكماش الاقتصادي العالمي أثراً كبيراً على قدرة قطاع الطيران المدني على الاستمرار في جميع أنحاء العالم.

وبالنظر إلى الفوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي حقَّقها النقل الجوي لاقتصاداتها الوطنية، ينبغي للدول أن توفِّر أنسب الوسائل لدعم الجهات المعنية عبر قطاع الطيران المدني، حيثما لزم الأمر ذلك، وربما بفضل التعاون الاقتصادي الإقليمي أو الدولي وكذلك القطاع الخاص والمؤسسات المالية. ويُمكن لهذه الإجراءات الاستثنائية في حالات الطوارئ أن تتراوح بين الإغاثة التنظيمية وأشكال المرونة التشغيلية والمِنح الخاصة بحقوق الخدمات الجوية الثنائية أو حقوق الحركة والتحفيز الاقتصادي أو المساعدة المالية المباشرة.

ويجب أن تكون هذه الإجراءات شاملة وموجهة ومتناسبة وشفافة ومؤقتة وتقتصر على ما هو ضروري للتخفيف من حدّة أثر فيروس كورونا المستجَد ووفقاً لسياسات الإيكاو مع العمل في الوقت ذاته على تحقيق توازن مناسب بين مختلف المصالح دون تقويض المنافسة الشريفة أو المساس بالسلامة والأمن والالتزامات البيئية.

وتختلف قدرات الدول على تقديم الدعم لقطاعها اختلافا كبيرا. ونظراً لأنه سيتم تقديم الطلبات المختلفة والمتنافسة من قِبل مختلف الجهات المعنية في قطاع الطيران، فسيتعيّن على الدول الالتزام بمبادئ النُظم الإدارية السليمة، من خلال ما يُقابلها من أطر مؤسسية وتنظيمية، من أجل التوفيق بين الأهداف والاحتياجات مع المسؤوليات والموارد، غالباً في مواجهة تنافس وتضارب الأولويات.

التوصية ١٠

ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في إمكانية اتخاذ الإجراءات الطارئة الاستثنائية المناسبة لتحقيق الجدوى المالية والحفاظ على مستوى كافٍ من العمليات التي تتسم بالسلامة والأمن والكفاءة، والتي ينبغي أن تكون شاملة للجميع وموجَّهة بشكل سليم ومتناسبة وشفافة ومؤقتة ومتسقة مع سياسات الإيكاو، مع تحقيق التوازن المناسب بين المصالح دون المساس بمفهوم المنافسة الشريفة أو بالسلامة والأمن والأداء البيئي.

الرصد المنتظم وتبادل الخبرات من خلال الإيكاو

سيتعيّن المواظبة على رصد مستوى تنفيذ الإجراءات الواردة في الأقسام الفرعية السابقة من هذا التقرير. وينبغي أن تكون الإيكاو، كوكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصّصة ومسؤولة عن شبكة الطيران المدني الدولي، بمثابة المركز الرئيسي لهذه العملية، بما في ذلك توثيق جميع الإجراءات التي تتخذها الدول فيما يتعلق بهذه الإجراءات.

وينبغي للإيكاو، لدى اضطلاعها بهذا الدور، أن تُسهم في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول وتعمل على تحديد الثغرات والدعم المطلوب. وبفضل هذه المعلومات، ستتمكن الإيكاو من توفير ما يناسب من إرشادات وأنشطة تدريبية ومساعدة في الوقت المناسب للدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعال للإجراءات المبينة في هذا التقرير.

التوصية ١١

ينبغي للدول الأعضاء تسهيل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والإجراءات من خلال تقديم المعلومات اللازمة لوضعها في قاعدة بيانات خاصة بالإيكاو تشمل مختلف هذه الإجراءات.

٤ – بناء القدرة على مواجهة الأزمات

تضطلع الدول بدور أساسي في إقامة شبكاتها للنقل الجوي، والتي ينبغي أن تكون قادرة على مواجهة الأزمات في المستقبل ومدعومة بالقدرات والإمكانات الإشراقية التنظيمية الفعالة. وتشجِّع الإيكاو الدولَ على اتباع منهج مرن لتحقيق استدامة وانتعاش ونمو النقل الجوي على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو العالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي مواءمة

الإجراءات إلى أقصى حد ممكن، وذلك وفقاً للقواعد القياسية والخطط والسياسات الصادرة عن الإيكاو، بما يتناسب مع تطوّر حالة الصحة العامة، وتنسيق ذلك بين سلطات الطيران المدني والصحة العامة وغيرها من الوزارات، وكذلك مع السلطات الدولية والإقليمية المعنية وقطاع الطيران.

الالتزامات الرفيعة المستوى

سيعتمد تطوير القدرة اللازمة على مواجهة الأزمات على قدر رفيع من الالتزام والمشاركة على كل المستويات، وبالتحديد على مستوى الحكومات (بما في ذلك سلطات الطيران المدني والصحة العامة الوطنية) والمنظمات الدولية والإقليمية (بما في ذلك الإيكاو) وقطاع الطيران المدني برمّته، وكذلك المسافرين. وفي ضوء مساهمة الطيران في الأولويات الوطنية والإقليمية والعالمية، تحثّ الدول على الانخراط في الجهود السياسية والاستعداد لقيادة الانتعاش الكامل في مرحلة ما بعد فيروس كورونا المستجَد والتخطيط للأزمات في المستقبل في إطار استراتيجياتها الوطنية في مجال الطيران. ولتعزيز هذا الالتزام، ينبغي أن تنظر الإيكاو في عقد اجتماع رفيع المستوى.

الالتزامات الدولية

في سياق التصدّي لفيروس كورونا المستجَد وغيرها من الأزمات في المستقبل، من المهم التقيّد بالالتزامات والتعهدات بموجب الاتفاقات والممارسات الدولية. ويشمل ذلك الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للقواعد القياسية والخطط والسياسات العالمية المرتبطة بجميع الأهداف الاستراتيجية للإيكاو.

وفي ظل هذه الجائحة، تم التأكيد على أن الطيران المدني يشكّل أداة تمكينية عالمية لتوفير الدعم والانتعاش عند اندلاع الأزمات. وفي إطار تطوير القدرة على مواجهة الأزمات، ينبغي للدول أن تعترف بالمساهمات الحيوية للطيران وتسعى جاهدةً لتحقيق الانتعاش المنتظم والاستدامة على الأمد الطويل، وذلك وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

توثيق أواصر التواصل

إن السبيل إلى إقامة نظام طيران أكثر قدرة على مواجهة الأزمات يستند إلى أنشطة الدعوة والتواصل الشاملة، بما في ذلك إقامة التواصل الوثيق والدقيق والشفاف والمتواصل بين جميع الجهات المعنية، وكذلك تجاه عامة الناس. ومن شأن المعلومات المنسقة والواضحة، والتشديد على السلامة والأمن والنزاهة التشغيلية لنُظم الطيران أن تعزِّز الامتثال للإجراءات المتَّخذة للتخفيف من حدة المخاطر وتساعد على تطوير القدرة على مواجهة الأزمات مع تناول التعافي والنمو في الطلب.

وينبغي للإيكاو وسلطات الطيران المدني والصحة العامة، بالتعاون مع قطاع الطيران، التواصل بوضوح وفعالية لتعزيز ثقة المسافرين ومساعدة الأشخاص على فهم كيفية المساهمة في سلامة رحلة السفر. وينبغي استخدام المنصات الرقمية حيثما أمكن ذلك. وينبغي أن تدعم الإيكاو ذلك من خلال نشر هذا التقرير.

تقديم الدعم للدول والأوساط الإقليمية

يؤدي الطيران دوراً هاماً بشكل خاص في تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من المجتمع الدولي، وهي الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً، وكذلك في توفير الاتصال الأساسي للأقاليم النائية والجزر المعزولة.

وينبغي أن تحدِّد الإيكاو ما يلزم من موارد لتنسيق وتقديم مجموعات التنفيذ التي تشمل المساعدة والإرشادات والتدريب وغيرها من الخدمات للدول في حاجة إلى ذلك في إطار مبادرة الإيكاو "عدم ترك أي بلد وراء الركب". وتُدعى المؤسسات المالية الدولية إلى تقديم المساعدة المالية/العينية للدول التي ليست لديها الوسائل والقدرات لتلبية احتياجاتها والتخفيف من حدة المخاطر الحالية والمقبلة.

الدروس المستفادة

مع أن الأولوية الفورية تتمثل في إدارة الأزمة الحالية، إلا أنه لابد من تحديد الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة من هذا التحدي في ظلّ تعافي العالم وانتقال قطاع الطيران المدني إلى مستوى أكثر استقراراً. وستحتاج الدول وقطاع الطيران إلى اغتنام فرصة هذا الزخم من أجل إجراء تحليل "أكثر شمولاً" للإجراءات والخطوات التي تم اتخاذها خلال الأزمة والتي ستكون بمثابة أساس لإقامة قطاع طيران أكثر مرونة واستدامة في المستقبل.

واستناداً إلى الرؤى والممارسات، ينبغي أن ينصّب التركيز على تحسين مستوى إدارة المخاطر والتأهب للأزمات في إطار الاستجابة للحالات غير المتوقعة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال النظر في توسيع نطاق برامج السلامة الوطنية (SSP) في الملحق التاسع عشر — "إدارة السلامة" باتفاقية شيكاغو، مما يسمح للدول ومقدِّمي الخدمات بإدارة المخاطر بطريقة أكثر تكاملاً. وسيتوقف هذا التأهب على قدرات الدول على تعزيز تخطيطها الوطني لحالات الطوارئ، وكذلك على إقامة تنسيق واضح وآليات تواصل وعمليات على جميع المستويات يتم تفعيلها عند اندلاع أزمات في المستقبل.

وينبغي أن تعمل الإيكاو على قيادة وتسهيل استعراض القواعد القياسية والخطط والسياسات العالمية، لاسيما الأحكام المرتبطة بالصحة بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية (WHO)، لدعم الدول في إقامة نظام طيران قادر على مواجهة الأزمات. وفي إطار هذا العمل، ينبغي أن تنظر الإيكاو في التوصيات الصادرة عن فرقة عمل الإيكاو التي أُنشئت حديثا بشأن حالات تفشي القضايا الصحية في مجال الطيران والتي ستستعرض جميع الأحكام المتعلقة بالصحة وما يُقابلها من مواد إرشادية ترد في الملحق التاسع عشر باتفاقية شيكاغو. وتُدعى الدول إلى المساهمة في أعمال فرقة العمل.

وفي ضوء ذلك، من المهم أن تتبنى الدول التغييرات السريعة التي يشهدها العالم واعتماد حلول مبتكرة تُمكِّن من القيام بعدة أمور لجعل العمليات التنظيمية ولنُظم الإدارية في مجال الطيران، بما في ذلك نُظم وعمليات الإيكاو، أكثر تبسيطاً ومواكبةً لهذه الأحداث في المستقبل. وينبغي دمج جميع الدروس المستفادة من ترتيبات العمل والاجتماعات المرنة والرقمنة المعجَّلة، والتتبع السريع والمخصص للاقتراحات في العمليات التشغيلية التنظيمية للطيران.

٥ – الخطوات المقبلة

في إطار التسليم بعدم اليقين الذي يكتنف تطور جائحة فيروس كورونا المستجَد، تؤكد الإيكاو وجميع الجهات المعنية بإعداد هذا التقرير على أهمية اعتماد منهج مرن وتدريجي كي يتسنى تسريع استعادة النقل الجوي والقدرة على الربط الذي ينبغي أن يكون متناسباً مع تحسّن حالة الصحة العامة، مع مراعاة المشورة الطبية للخبراء والقواعد القياسية الحالية للسلامة والأمن. كما ينبغي لنا أن نواصل توخي اليقظة إزاء خطر تفشي المزيد من الحالات والتخطيط وفقاً لذلك، والاستعداد لإعادة تطبيق الإجراءات إذا لزم الأمر.

وعند قيام الدول بتحديد مناهجها العامة ومن ثم الإجراءات التي ستنفِّذها، فإنها تشجَّع بشدة على اتباع المبادئ الأساسية العشرة الواردة في القسم ٢ والتوصيات الإحدى عشرة المرتبطة بها في القسم ٣، وإيلاء اهتمام خاص لمجموعة إجراءات التخفيف من حدة المخاطر والمقدمة في الوثيقة المرفقة: "الإقلاع: دليل السفر الجوي في أثناء أزمة الصحة العامة الناجمة عن فيروس مرض كورونا المستجَد" وللخروج من هذه الأزمة، لابد من إجراء متابعة دؤوبة ومتسقة لهذه التوصيات والإجراءات على جميع المستويات، بما في ذلك الإيكاو.

وفي ظل تطور حالة الصحة العامة، يجري الخفض التدريجي للإجراءات المتَّخذة والعزل الصحي الذي تفرضه الدول، والتي ينبغي أن تكون مصحوبة بفتح متناسب للأجواء على المستوى العالمي. وقد يتعين تعديل الإجراءات الموضَّحة في هذا التقرير وفقاً للحالة الوبائية لتحقيق نتائج ملموسة وإنجاح إعادة التشغيل والانتعاش. وينبغي أن تواصل الإيكاو، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية في مجال الطيران المدني، رصد وتقييم الوضع من خلال الاستفادة من هذا المنهج العالمي المنسَّق لمواكبة تطور الأزمة في الوقت المناسب واغتنام الفرصة لتعزيز منظومة الطيران.

ولن يتسنى تحقيق انتعاش قطاع الطيران اليوم والاستعداد للمستقبل إلا من خلال تضافر الجهود. وسيكون من المفيد للغاية توثيق التعاون المتواصل بين الإيكاو وقطاع الطيران المدني، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية، من أجل تبادل المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات عالمية منسَّقة تناسب جميع الدول والأقاليم والجهات المعنية.

— — — — — — — —